تطبيق صكوك الاستصناع في تمويل التنمية الاقتصادية

(دراسة تطبيقية على مصرف شمال أفريقيا)

د.أحمد سعد أحمد مسعود
أستاذ مساعد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة الزيتونة
S.ahmad63@yahoo.com

أ. كريمة الهادي ابو شعالة
مساعد محاضر
المعهد العالي للعلوم والتقنية الأصابعة
kashaala179@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى صكوك الاستصناع من حيث مفهومها وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وكذلك تقديم الاقتراحات للمصرف محل الدراسة للتعامل بصكوك الاستصناع كأدوات تمويلية، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما مدى إمكانية تطبيق صكوك الاستصناع كأداة تمويلية تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية في المصرف محل الدراسة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على أسلوب الاستبانة، وتم اختيار عينة عرضية من داخل المصرف عددها 30 موظف، وتوصلت إلى نتائج أهمها وجود معوقات تحد من تطبيق صكوك الاستصناع كأداة تمويلية منها نقص القوانين والسياسات المشجعة في تقديم خدمة الصكوك الإسلامية بوجه عام، و عدم توفر الكفاءات والخبرات المؤهلة لاستخدام صكوك الاستصناع، وعليه أوصت الدراسة بضرورة قيام إدارة المصرف بالتنسيق مع مصرف ليبيا المركزي بشأن إصدار التشريعات والقوانين التي تنظم أعمال الصيرفة الإسلامية في المصرف بشكل عام، والاهتمام بتدريب العاملين في المصرف، وخاصة الموظفين في مجال التمويل الاسلامي.

الكلمات الدالة: الصكوك الإسلامية، صكوك الاستصناع، التنمية الاقتصادية.

Abstract

The study aimed to identify the Sukuk Al-Istina'a in terms of their concept and importance in achieving economic development. It also aimed to present recommendations to the Libyan central North Africa Bank (NAB) about how to deal with Sukuk Al-Istina'a as financing tools. The research study focuses on the extent of the possibility of applying Sukuk Al-Istina'a as a financing tool that helps in achieving economic development In the North Africa Bank. The study used the survey as a research method based on the questionnaire. The sample included thirty cross-section employees from the

bank. Findings showed that obstacles limiting the application of the Sukuk Al-Istina'a as a financing tool, including a lack of laws and policies that encourage the provision of Islamic Sukuk services in general, and the lack of qualified and experienced human resources to use Sukuk Al-Istina'a. Accordingly, the study recommended that the bank administration in coordination with the Central Bank of Libya should work on issuing legislations and laws regulating Islamic banking activities within the bank in general and paying attention to training employees in the bank, especially those working in the department of Islamic finance.

Keywords: Islamic Sukuk, Sukuk Al-Istina'a, Economic Development.

1. الاطار التمهيدي للدراسة:

1.1: المقدمة:

نظرا للإقبال المستمر على أدوات التمويل الإسلامي التي توافق الشريعة الإسلامية، أدى ذلك إلى تطورها واستخدامها كأدوات تنموية، والصكوك الإسلامية من أبرز هذه الأدوات التي تم تداولها في المصارف والأسواق المالية وأثبتت نجاحها، نظرا لتميزها بالتنوع والتعدد مما أكسبها مرونة وقدرة على تعبئة المدخرات وتوظيفها في المشروعات لتساهم في عملية التنمية الاقتصادية، وقد حظيت الصكوك الإسلامية باهتمام كبير من قبل الباحثين والمهتمين، من خلال الدراسات والأبحاث للاستفادة من عمليات التصكيك الإسلامي في عمليات التنمية، وليبيا كغيرها من الدول تسعى الى تطوير منظومتها المصرفية من خلال التحول الى المصرفية الإسلامية وخاصة مع وجود أرضية ملائمة، كما تسعى للرقي والتقدم الاقتصادي في ظل الشريعة الإسلامية، خاصة بعد صدور قانون (1) لسنة 2013 م بشأن منع المعاملات الربوية، والقانون رقم (4) لسنة 2016 بشأن الصكوك بما يتماشى مع المشروعات التنموية التي تلائم ظروف الدولة الليبية، وتحتوى الصكوك الإسلامية على عدة أنواع تعود إلى طبيعة العقود المبنية على أساسها، وسنركز في هذه الدراسة على احد هذه الصكوك وهي صكوك

الاستصناع ودورها التنموي، بعد ثبوت أهميتها في تمويل المشروعات الاقتصادية، ومدى قدرة مصرف شمال إفريقيا على التعامل بها كبديل للإقراض الربوي كذلك مدى نجاح تطبيقه.

2.1: مشكلة الدراسة:

بالرغم من توجه العديد من الدول لأساليب التمويل الإسلامي وذلك بعد النجاح التي حققته وقدرتها على تمويل المشروعات الاقتصادية، إلا أن في ليبيا حتى بعد صدور قرار يفيد بالتعامل بالصكوك الإسلامية المختلفة في المصارف الليبية، إلا أنه واقعيا هناك إهمال وعدم تطبيق لبعض صيغ التمويل الإسلامي من بينها صكوك الاستصناع، ومن هنا تلخصت مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي: ما مدى إمكانية تطبيق صكوك الاستصناع كأداة تمويلية تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية في المصرف محل الدراسة؟

3.1: فرضيات الدراسة:

من خلال مشكلة الدراسة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

– الفرضية الاولي: لا توجد معوقات تحد من تطبيق صكوك الاستصناع كأداة تنموية في المصارف الليبية.

– الفرضية الثانية: تساهم ثقافة المجتمع لدى المستجوبين في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع.

4.1: أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من كونها قد تساهم في ايجاد حلول بعض المشاكل التمويل التي تعاني منها المشروعات الاقتصادية في ليبيا، من خلال تقديم مقترحات لإمكانية تطبيق صكوك الاستصناع كأداة تنموية في المصارف التجارية في ليبيا، ونشر

ثقافة الخدمات المصرفية المتطورة في ليبيا والتي تساعد في رفع مستوى التنمية الاقتصادية.

5.1: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم صكوك الاستصناع وأهميتها في عملية التنمية الاقتصادية.
- التعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق صكوك الاستصناع في مصرف شمال أفريقيا محل الدراسة.
- تقديم مقترحات تمكن المصارف التجارية وعلى وجه الخصوص مصرف شمال أفريقيا للتعامل بالصكوك الإسلامية كأدوات تمويلية.

6.1: منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يناسب موضوع الدراسة، واعتمد الباحثان في جمع البيانات الأولية على الاستبانة وزعت على عينة عرضية البالغ عددها 30 موظف، كما تم الاعتماد على البحوث والدراسات السابقة للحصول على البيانات الثانوية.

7.1: المعالجة الإحصائية للبيانات:

بعد أن الانتهاء من عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة حول متغيرات الدراسة، تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسب الآلي لاستخراج النتائج الإحصائية، حيث تم الاستعانة بالمؤشرات الإحصائية المتوفرة في برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)

8.1: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفين مصرف شمال إفريقيا الرئيسي طرابلس، وقد تم اختيار عينة عريضة، حيث وزعت 35 استبيان وزعت على موظفين المصرف المذكور اعلاه، ولم يتحصل إلا على 30 استبانة، وذلك لعدم استجابة بعض الموظفين، وبعد فحص الاستبانة تبين ان عدد اربعة استبيانات غير صالحة، ليصبح عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل 26 استيان.

9.1: حدود الدراسة:

– الحدود الزمنية: إمتدّت الحدود الزمنية في فترة إعداد الدراسة من 13 –2–2020 إلى 15–5–2020م.

– الحدود المكانية: اقتصرت الحدود المكانية لهذه الدراسة في مدينة طرابلس وبالتحديد مصرف شمال أفريقيا في الرئيسي.

10.1: مصطلحات الدراسة:

- الصكوك الإسلامية: "هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو نشاط استثماري خاص, وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله" (محمد وجعاز، 2015: ص110)
- صكوك الاستصناع " وثائق متساوية القيمة يتم اصدارها لاستخدام حصيلتها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع ملكاً لحملة الصكوك" (حراق وكمال، 2018؛ ص100)
- التنمية الاقتصادية " هي الاستغلال الأمثل باستخدام المهارة الإنتاجية لرفع الكفاءة التي تؤدي إلى خلق الرفاهية في المجتمع و زيادة رأس المال في المجتمع عبر الزمن" (نصر الله، 2017: ص 58)

11.1: الدراسات السابقة:

1- دراسة (ربابعه، 2015) بعنوان "صكوك الاستصناع ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية" دراسة مقدمة لمجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية الجزائر، وقد هدفت إلى معرفة مدى قدرة صكوك الاستصناع على تمويل المشروعات التنموية، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهجي الاستنباطي والتحليلي الوصفي وذلك من خلال استنباط الحكم الشرعي لإصدار صكوك الاستصناع وتوضيح مدى قدرتها على تمويل المشروعات، وخلصت إلى نتائج أهمها إن لصكوك الاستصناع دور في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها الإيجابي على الإنتاج و رفع معدلات التنمية البشرية، وبناءاً على ذلك أوصت الدراسة بضرورة المزيد من الاهتمام بصكوك الاستصناع وتشجيع المؤسسات المالية لإصدارها.

2- دراسة (الحنيطي، 2015) بعنوان "دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية" دراسة مقدمة لمجلة دراسات العلوم الإدارية الجزائر، وقد هدفت إلى بيان دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، واستندت على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على الجوانب النظرية للدراسة، بالإضافة إلى الرجوع إلى التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي الذي اعتمد كدراسة حالة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن التمويل باستخدام الصكوك الإسلامية كان ضعيف في البنك محل الدراسة، وعليه تم اقتراح ضرورة وضع الضوابط التي تزيد في إنجاح عمليات الصكوك الإسلامية واستخدامها كأداة تنموية.

3- دراسة (أبوعمرة، 2016) بعنوان "مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة" رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية مقدمة للجامعة الإسلامية فلسطين، هدفت دراسة إلى معرفة صكوك الاستصناع من جوانبها الشرعية والفنية وكذلك التعرف على القطاع الصناعي من حيث تصنيفاته في قطاع غزة، ولتحقيق ذلك اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي للحصول على المعلومات الكافية،

باستخدام أداة الاستبانة التي تم توزيعها على العينة البالغة 250 شخص من المختصين ولاستخراج النتائج تم استخدام نظام SPSS الإحصائي، وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها ضعف الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني بصكوك الاستصناع، وعدم توفر محفزات لدى المواطنين للتشجيع على تداول صكوك الاستصناع كبديل تمويلي، وعليه اقترحت الدراسة بضرورة قيام ورش وندوات للتعريف بهذه الصكوك وإمكانية استخدامها كأداة تمويلية.

4- دراسة (بازينة والشيباني، 2017) بعنوان "إمكانية استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل مشروعات التنمية في ليبيا" ورقة مقدمة لمجلة دراسات الاقتصاد والأعمال ليبيا، وقد هدفت الدراسة إلى تقديم مقترح حول إمكانية استخدام صكوك الإجارة في تمويل مشروع مصنع الأعلاف التابع لشركة المنطقة الحرة، واعتمدت على المنهجي الاستنباطي والاستقرائي باستخدام أسلوب دراسة الحالة لجمع البيانات حول الموضوع، وخلصت إلى نتائج أهمها إمكانية استخدام صكوك الإجارة الإسلامية في تمويل مشروع مصنع الأعلاف التابع لشركة المنطقة الحرة مصراتة، وعليه أوصت الدراسة شركة المنطقة الحرة باستخدام صكوك الإجارة كمصدر تمويلي لتمويل احتياجات المشروع من الأصول الثابتة.

5- دراسة (عزب، 2019) بعنوان "التنظيم القانوني للصكوك الإسلامية وأهميته في تفعيل دورها بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية" دراسة مقدمة إلى مجلة كلية القانون الكويتية العالمية الكويت، وقد هدفت إلى بيان أهمية التنظيم القانوني للصكوك الاسلامية ودورها في تمويل مشروعات التنمية المختلفة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل الصكوك الاسلامية بجميع مراحل تداولها والمخاطر التي قد تتعرض لها ووسائل الحماية القانونية في القانونين الكويتي والمصري، مع الاشارة إلى القوانين والمعايير الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات

المالية الاسلامية، كما اعتمدت على المنهج النقدي في استخلاص موقف القانون المصري للصكوك والقانون الكويتي، وأيضا اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن من خلال المقارنة الرأسية التي تناولت كل جزئية من جزئيات البحث لدي القانون المصري ومشروع قانون الصكوك الكويتي، وتوصلت إلى نتائج أهمها مدى أهمية التنظيم القانوني لأنواع الصكوك الإسلامية لدعم دورها في المشاريع التنموية، وعليه أوصت الدراسة العمل على أن يشمل التنظيم القانوني كافة الأحكام المتعلقة بإصدار الصكوك بشكل تفصيلي.

6- دراسة (Malikov, 2017) بعنوان "كيفية تأثير الصكوك السيادية علي النمو الاقتصادي في الدول النامية بالتطبيق علي دولتي ماليزيا والسعودية" هدفت الدراسة لمعرفة أثر إصدار الصكوك السيادية على التنمية الاقتصادية في كل من ماليزيا والمملكة العربية السعودية، ولتحقيق ذلك ثم الاعتماد على البحوث المنشورة والتقارير وتم تحليل البيانات عن طريق برنامج SPSS واستخدام تحليل t-test لتحديد الاختلافات في المؤشرات الاقتصادية قبل وبعد إصدار الصكوك، وخلصت الدراسة من خلال التحليل الإحصائي إلى عدة نتائج أهمها أن هناك اختلافات كبيرة في العديد من مؤشرات الرفاه الاقتصادي والمالي والاجتماعي للدولة لماليزيا بشكل إيجابي، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي للفرد، والاحتياطيات الدولية ومؤشر التنمية البشرية لمدة خمس سنوات قبل وبعد إصدار الصكوك السيادية في قطاع البنية التحتية، وبما يخص المملكة العربية السعودية من الصعوبة تحديد هذا الاثر لأسباب مختلفة إلا أنه ومن واقع نتائج التحليل الاحصائي فان الصكوك السيادية كان لها تأثير إيجابي إلي حدا ما بما يخص المؤشرات السابقة.

12.1: التعليق على الدراسات:

تطرقت الدراسات السابقة إلى أهمية التعامل بالصكوك الإسلامية لتمويل المشروعات التنموية، في حيين تعرض البعض منها إلى تأثير إصدار الصكوك على الناتج المحلي، وهناك من أوضح معوقات عملية الإصدار، وتأتي هذه الدراسة استكمالا للدراسات السابقة لمعرفة المعوقات في البيئة المحلية الليبية التي هي بيئة جديدة في مجال التمويل الإسلامي التي تحد من عملية إصدار صكوك الاستصناع كأداة من أدوات التمويل الإسلامي لتمويل المشاريع الاقتصادية، لتقديم بعض الاقتراحات لتحقيق التنمية الاقتصادية بالاستعانة بالدراسات السابقة.

2- الاطار النظري للدراسة:

1.2: تمهيد:

يتزايد الاهتمام بشكل لافت من قبل جميع المؤسسات المالية والمصارف بالصكوك الإسلامية التي تعد من أهم المنتجات الإسلامية تميزاً، إذ تعتبر من أهم الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها في تمويل المشاريع الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، وتنطلق أهمية الصكوك الإسلامية من الحاجة لتطوير المصارف وتنميتها وتعظيم أرباحها وفق منظور إسلامي، في ظل التجارب العالمية الناجحة في مجال تبني إصدار الصكوك الإسلامية بعيداً عن مصادر التمويل التقليدية كأحد المقترحات للخروج من الأزمة الاقتصادية، حيث إن الصكوك الإسلامية أداة مناسبة لتمويل مشروعات التنمية، لأنها تتنوع في هياكلها وآجال استحقاقها وهو ما يعطيها المرونة الكافية لإمكانية استخدمها في جميع الجوانب الاقتصادية تجارية، صناعية، خدمية، زراعية (بازينة والشبياني، 2017)، وصكوك الاستصناع من أهم الصكوك الإسلامية لما لها من دور فعال في تحقيق التنمية من خلال تأثيرها الايجابي على الانتاج في القطاع الحقيقي و زيادة معدلات التشغيل، و رفع مستويات التنمية البشرية والحد من أزمات

الركود والتضخم وعجز ميزان المدفوعات والحد من مشكلة الإسكان التي تعاني منها معظم دول العالم. (ربايعة، 2015)

2.2: مفهوم صكوك الاستصناع وأهميتها:

يمكن التطرق لمفهوم صكوك الاستصناع كما تناولتها بعض الدراسات، فهناك من عرفها بأنها " وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحامل الصكوك"(الغزالي، 2015: ص 24)، و اخر أشار لصكوك الاستصناع بأنها " صكوك تطرح لجمع مبلغ إنشاء مبنى أو لصناعة آلة من مؤسسة معينة بمبلغ يفوق المبلغ اللازم لصناعتها، وحقوق حملة الصكوك يكون بما دفعوه ثمنا للصكوك بالإضافة إلى الربح المتمثل في الفرق بين تكلفة الصناعة وثمن البيع، حيث أن مصدر صكوك الاستصناع هو الصانع البائع والمكتتبون هم المشترون للشيء المراد صنعه وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة المشروع ويملك حملة الصكوك الشيء المصنوع ويستحقون ثمن بيعها وتتحد آجال صكوك الاستصناع بالمدة اللازمة لتصنيع الشيء. (الشبياني، 2015)

وتقوم المصارف بتطبيق صكوك الاستصناع من خلال اتفاق يتم بين المصرف (المشتري) والمنتجين على أن يشتري منهم سلع ومنتجات بمواصفات محددة في مواعيد محددة ثم يقوم المصرف ببيعها بعد استلامها مباشرة للعميل، وبهذا تكون عملية الاستصناع تمت بوجود سلعة مصنعة استلمها المصرف من المنتج لبيعها للعميل، حيث أن السلع الطبيعية مثل الحبوب والفواكه مثلا تبطل عقد الاستصناع، حيث يمكن يتم استخدامها في عقد السلم. (عزب، 2019)

3.2: آلية إصدار صكوك الاستصناع:

هناك عدة أشكال لإصدار صكوك الاستصناع منها الإصدار حسب عقد الاستصناع الذي يبنى على قيام المستفيد من الإصدار (مصرف أو شركة أو حكومة) بعمل دراسات جدوى للمشروع الذي ترغب في تنفيذه، حيث يقوم المستفيد بإنشاء شركة ذي غرض خاص ذات شخصية اعتبارية مستقلة تتولى الإشراف على جميع العمليات المتعلقة بإصدار الصكوك وبيعها وتحصيل ثمنها والقيام بالتعاقد مع المقاولين لإنجاز المشروع، وتكون هذه الشركة ذات الغرض الخاص تحمل صفة الصانع أمام المستثمرين وصفة المستصنع أمام المقاول (الصانع الأصلي)، وبعد الانتهاء من إنجاز المشروع يتم بيع الأصل للمستفيد ويحقق لأصحاب الصكوك عائداً دورياً إلى حين انتهاء العقد ناتجاً من علاقة المديونية بين حملة الصكوك والمستفيد.(نصار، 2015)

4.2: أهمية صكوك الاستصناع:

تكمن أهمية صكوك الاستصناع في أنها تلبي احتياجات الدولة من المشاريع التنموية، وتعمل أيضاً على إثراء الأسواق المالية باعتبارها الطرف المكمل في الأسهم والبورصة، وهي تعد من الأدوات الهامة في تنويع المصادر المالية للمؤسسات والحكومات، (أبو عمرة، 2016)، وهناك من وضح إن لصكوك الاستصناع أهمية لكل الأطراف فبالنسبة للصانع توفر له التمويل اللازم لممارسة نشاطه الإنتاجي وتضمن له أسواق واسعة لتصريف منتجه مسبقا، ويعرف مقدار ربحه دون الحاجة إلى الاحتفاظ بالمنتج لحين تسويقه، أما بالنسبة للمستصنع فأنه يشتري احتياجاته من السلع وفق مواصفاته التي يحددها مسبقاً، بالإضافة إلى استثمار أمواله بحصوله على الربح الناتج بين سعر البيع والشراء. (الجورية، 2009)

5.2: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها " عملية استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي تفوق معدلات النمو السكاني بما يؤدي إلى إحداث زيادة حقيقية في متوسط نصيب كل فرد في المجتمع" (البيروتي،

2010: 13)، و وفق المنظور الإسلامي فإن التنمية الاقتصادية عبارة عن تغير هيكلي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي وفق الشريعة الإسلامية حيث يتم فيها تعبئة الموارد البشرية للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية. (الحنيطي، 2015)

أهمية التنمية الاقتصادية:

تتضح أهمية التنمية الاقتصادية بكونها وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة، وأيضا تعتبر أداة للاستقرار المالي في الدول حيث أنها تدعم العملة المحلية وتجعلها قوية أمام العملة الأجنبية، كما إنها تساهم في التأثير الدولي والإقليمي للدول بحيث تصبح عملتها متداولة في الأقطار الاخرى مما يعزز انتشار التعامل بعملة البلد والاستفادة من أسعار الصرف، وأخيراً للتنمية دور أساسي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي لأي دولة. (الشيخ خليل، 2019)

2. 6 دور صكوك الاستصناع في التنمية الاقتصادية:

نظرا لمزايا التي تتمتع بها صكوك الاستصناع فهذا يجعلها تقوم بدوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال قدرتها على تمويل المشروعات والصناعات الكبرى ومشاريع البنية التحتية، وكذلك تطوير القطاع الصناعي الذي هو أحد ركائز التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التشجيع على طلب المنتجات الصناعية، حيث أن صكوك الاستصناع تتسم بالمرونة المتمثلة في عدم اشتراط تقديم الثمن كاملاً أثناء إبرام العقد، مما يترتب على ذلك آثار اقتصادية ايجابية منها توظيف الطاقات والموارد المعطلة وتوسيع الأسواق...الخ (بلخير، 2008)

كما تساهم صكوك الاستصناع كبديل عن التمويل الربوي في تمويل المشروعات التنموية المتمثلة في القروض الخارجية، وما يترتب عليها من زيادة عبء

خدمة الدين، وربما حدوث عجز عن سداده ومن ثم استدامة تبعية الاقتصاد المحلي لاقتصادات الدول الدائنة، وتسهم صكوك الاستصناع ايضا في زيادة رؤوس الأموال الانتاجية والاجتماعية مما ينتج عنه زيادة تشغيل العمالة، ومن ثم انخفاض معدل البطالة، مما يسهم في تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروات بين افراد المجتمع، وهذا يعد أهم أركان عملية التنمية الاقتصادية. (ربايعة، 2015)، وهناك عديد من الدول استخدمت هذه الصكوك في تمويل مشروعاتها، فمثلا في السعودية قام المصرف الراجحي ببناء 399 مدرسة بواسطة عقد الاستصناع، وفي قطر تم إنجاز ما يعادل 60% من الأبراج عن طريقها، أما السودان التي تعتبر رائدة في مجال التمويل الإسلامي فقد استخدمت هذه الصكوك في تمويل حفر الآبار ومقاولات البناء. (خنوسة، 2018)

من خلال ما تقدم يمكن القول بان صكوك الاستصناع تسهم بشكل فاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال قدرتها على تمويل البنية التحتية.

3. الاطار العملي: للدراسة الطريقة والاجراءات:

يتضمن هذا الجانب وصفا للإجراءات التي قام بها الباحثان في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة. بهدف الوصول للنتائج والتوصيات المستهدفة من هذه الدراسة.

1.3: مقياس الصدق والثبات للاستبيان:

أ- صدق المحكمين:

لقد تم الاعتماد في تقرير صدق الأداة على ما يعرف بالصدق الظاهري أو صدق المحكمين, حيث تم عرض الأداة في صورتها الأولية على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية، حيث قاموا بإبداء أرائهم ومقترحاتهم وملاحظاتهم حول

صياغة بعض العبارات, وتم إجراء جميع التعديلات في ضوء أرائهم المقدمة وصياغتها في صورتها النهائية.

ب- الثبات:

للتأكد من ثبات أسئلة الاستبيان ومدى مصداقية الأسئلة الموجهة لعينة الدراسة تم استخدام معادلة الفأ كرونباخ، والجدول رقم (1) يوضح ثبات أو فقرات المقياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ

جدول رقم (1) يوضح قيمة معامل الفا كرونباخ

الفا كرونباخ	عدد الفقرات
0.842	15

- المصدر : إعداد الباحثين من واقع نتائج التحليل الاحصائي.

يتضح من خلال الجدول رقم (1) أن معامل الثبات الكلي(0.842) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة من الثبات تطمئن الباحثين إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

ج- اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف -سمرنوف) (1- Sample K-S)

يعرض اختبار كولمجروف -سمرنوف ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا .ويوضح الجدول رقم (2) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم اكبر من0.05 (sig. □□0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلميه.

جدول رقم (2) يوضح اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

الرقم	الفقرة	عدد الفقرات	Z	قيمة مستوي دلالة

1	المعوقات الخاصة بالمصرف	11	0.172	. 147[c]
2	ثقافة المجتمع الريوية	4	0.141	. 198[c]

– المصدر : إعداد الباحثين من واقع نتائج التحليل الاحصائي.

د. مقاييس النزعة المركزية والمتمثلة في (المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري):

استخدام الباحثين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد تركز الإجابات حول القيمة المتوسطة لمتغير الدراسة والأبعاد التابعة له, بالإضافة للمتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة، كذلك تحديد انحراف الإجابات عن القيمة المتوسطة لنفس المتغيرات، تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert)، حيث كانت إجابات الاستبيان (موافق بشدة 5 درجات، موافق 4 درجات، محايد 3 درجات، غير موافق درجتان، وغير موافق بشدة درجة واحدة فقط)، ولحساب طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (5/4= 0.80)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية واستخراج المتوسط المرجح لكل إجابة من الإجابات المتحصل عليها من عينة الدراسة (العمر، 2004)، والجدول التالي يوضح ذلك بالتفصيل.

جدول رقم (3) المتوسط المرجح لمقياس الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت ودرجة الممارسة

المتوسط المرجح	الفئة في مقياس ليكرت	درجة الممارسة
من 1 إلى أقل من 1.8	غير موافق بشدة	ضعيفة جدا
من 1.8 إلى أقل من 2.6	غير موافق	ضعيفة
من 2.6 إلى أقل من 3.4	محايد	متوسطة
من 3.4 إلى أقل من 4.2	موافق	مرتفعة

2.3: المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة:

قام الباحثين بإدخال البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع الاستبيان على عينة الدراسة في البرنامج الإحصائي SPSS لاستخراج التوزيع التكراري والنسب المئوية لبعض البيانات الشخصية لأفراد العينة والمتمثلة في: الجنس، العمر، المؤهل

العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، كذلك المسمى الوظيفي، ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالتوزيع التكراري والنسبي لنوع العينة قيد الدراسة فهي كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم (4) يوضح المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة

المتغير	البند	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	23	%88.5
	انثى	3	%11.5
	المجموع	26	%100
العمر	اقل من 25 سنة	2	%7.7
	من 25 الى اقل من 35 سنة	11	%42.3
	من 35 الى اقل من 45 سنة	8	%30.8
	45 سنة فأكثر	5	%19.2
	المجموع	26	%100
المؤهل العلمي	أقل من بكالوريوس	2	%7.7
	بكالوريوس	13	%50
	ماجستير	11	%42.3
	دكتوراه	0	%0
	المجموع	26	%100
التخصص العلمي	إدارة	5	%19.2
	محاسبة	4	%15.4
	تمويل ومصارف	8	%30.8
	اقتصاد	3	%11.5
	قانون	6	%23.1
	المجموع	26	%100
سنوات الخبرة	أقل من 10 سنوات	19	%73.1
	من 10 الى اقل من 20 سنة	2	%7.7
	من 20 الى 30 سنة	5	%19.2
	المجموع	26	%100
المسمى الوظيفي	مدير عام	1	%4
	مدير إدارة	1	%4
	نائب مدير إدارة	2	%7
	رئيس قسم	6	% 23

المتغير	البند	العدد	النسبة
	موظف	16	%62
	المجموع	26	%100

– المصدر : إعداد الباحثين من واقع نتائج التحليل الاحصائي.

من خلال الجدول رقم (4) تبين ان عدد الذكور من عينة الدراسة (23) مشارك في حين كان عدد الاناث (3)، بلغ عدد المشاركين في الدراسة ممن تتراوح اعمارهم (من 25 الى اقل من 35 سنة) 11 مشارك وهو اعلي عدد من المشاركين من ناحية أخرى أقل عدد من المشاركين بالدراسة ممن كانت أعمارهم أقل من (25 سنة)، وهذا يعني أن العاملين بالمصارف يمثلون شريحة الشباب، وكان عدد (2) من المشاركين بالدراسة الذين كانت مؤهلهم العلمي أقل من بكالوريورس، في حين (13) منهم متحصلين على شهادة البكالوريوس أو عدد (11) كان تخصصهم ماجستير، وهذا يعني أن المصارف تولي اهتمام بتعيين حملة المؤهلات العالية، اما بالنسبة للتخصصات العملية كانت متنوعة بين افراد حيث كانت اعلى عدد (8) مشاركين تخصصهم تمويل ومصارف اما اقل نسبة كانت تخصص اقتصاد (3) مشاركين، وهذا يعني أنه يوجد بالمصارف متخصصين في المصارف. كما تبين من خلال المشاركين ان سنوات الخبرة كانت اقل من 10 سنوات بعدد 19 مشارك، وان عدد 5 مشاركين كان من 20 الى اقل من 30 سنة، كما يتضح أن عدد (16) مشاركين من عينة الدراسة موظفون، وعدد(6) مشاركين من رؤساء أقسام، وعدد (2) مشاركين نائب مدير إدارة، وعدد مشارك مدير إدارة، وهذا يعني أن العينة شملت كافة المستويات الإدارية بالمصارف قيد الدراسة.

3.3: تحليل إجابات عينة الدراسة:

لتحقق من إجابات المبحوثين ومعرفة أرائهم تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كذلك اختبار (t)، الجدول التالي يوضح إجابات عينة الدراسة:

جدول رقم (5) يوضح إجابات عينة الدراسة

المحاور	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T-test		نتيجة الاختبار	درجة الممارسة
				قيمة t	Sig		
المعوقات الخاصة بالمصرف	نقص القوانين والسياسات المشجعة في تقديم خدمة صكوك الإسلامية بوجه عام.	3.8462	.67482	3.371	.002	دال احصائيا	متوسطة
	نقص الخبرات القانونية والشرعية اللازمة للقيام بالتعامل بصكوك الاستصناع في المصرف.	3.9615	.59872	4.782	.000	دال احصائيا	مرتفعة
	وجود ثغرات في القوانين المحلية المنظمة لاستخدام صكوك الاستصناع.	3.8846	.81618	3.028	.006	غير دال احصائيا	مرتفعة
	لا تنص اللوائح والنظم المعمول بها في المصرف على استخدام صكوك الاستصناع.	3.7692	.90808	2.073	.049	غير دال احصائيا	مرتفعة
	عدم توفر الكفاءات والخبرات المؤهلة لاستخدام صكوك الاستصناع.	3.8846	.90893	2.719	.012	غير دال احصائيا	مرتفعة
	نقص الخبرة والتدريب في التعامل مع صكوك الاستصناع.	4.2308	.76460	5.540	.000	دال احصائيا	مرتفعة جدا
	عدم وجود رغبة لدى موظفي المصرف بالتعامل بصكوك الاستصناع.	2.7308	1.18516	2.879-	.008	غير دال احصائيا	متوسطة
	عدم وجود حوافز لموظفي المصرف يولد عدم الرغبة في تبني التعامل بالصكوك الإسلامية.	3.5769	1.10175	.819	.421	غير دال احصائيا	مرتفعة
	لا تتوافر قناعة لدى إدارة المصرف باستخدام صكوك الاستصناع.	3.4231	1.02657	.115	.910	غير دال احصائيا	متوسطة
	صعوبة إجراءات إصدار صكوك الاستصناع.	3.1538	1.12044	-1.120-	.273	غير دال احصائيا	متوسطة
	ارتفاع تكاليف ادارة عملية إصدار صكوك الاستصناع.	3.0000	1.05830	-1.927-	.065	غير دال احصائيا	متوسطة
بتطبيق الثقافة	عدم تنامي وعي الجمهور على التعامل بصكوك الاستصناع.	3.5769	1.33186	.677	.504	غير دال احصائيا	مرتفعة

المحاور	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T-test		نتيجة الاختبار	درجة الممارسة
				قيمة t	Sig		
	عدم انتشار ثقافة صكوك الاستصناع في ليبيا.	4.3846	.49614	10.119	.000	دال احصائيا	مرتفعة جدا
	ضعف دور القطاع المصرفي بأهمية تطبيق صكوك الاستصناع.	4.1154	.71144	5.127	.000	دال احصائيا	مرتفعة
	ضعف دور الحكومة بأهمية تطبيق صكوك الاستصناع.	4.3846	.49614	10.119	.000	دال احصائيا	مرتفعة جدا

– المصدر : إعداد الباحثين من واقع نتائج التحليل الاحصائي.

يتضح من خلال الجدول رقم (5) ان إجابات المبحوثين للمحور الاول المعوقات الخاصة بالمصرف كان غير دال احصائيا وان المتوسط المرجح كان مرتفعا في معظم الفقرات حيث وصل الى (3.5769)، هذا يعني توجد معوقات خاصة بالمصرف، وفق لإجابات عينة الدراسة، حيث اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (الحنيطي، 2015) التي توصلت إلى أن التمويل باستخدام الصكوك الإسلامية كان ضعيف في البنك محل الدراسة.

أما بالنسبة للمحور الثاني ثقافة المجتمع الربوية وعدم اهتمامه بتطبيق الثقافة الإسلامية في المصارف فهو دال احصائيا حيث كان المتوسط المرجح مرتفعا في معظم الفقرات بنسبة (4.3846) هذا يعني عدم انتشار ثقافة صكوك الاستصناع في ليبيا، وفق لإجابات عينة الدراسة، اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (أبوعمرة، 2016) التي أكدت على ضعف الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني بصكوك الاستصناع، وعدم توفر محفزات لدى المواطنين للتشجيع على تداول صكوك الاستصناع كبديل تمويلي.

4.3: تحليل فرضيات الدراسة:

للإجابة على فرضيات الدراسة والتحقق منها، تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فرض، وكذلك تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة ((one sample t – test لمعرفة دلالة الفروق.

– الفرضية الأولي: لا توجد معوقات تحد من تطبيق صكوك الاستصناع كأداة تنموية في مصرف شمال أفريقيا محل الدراسة

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنتائج أفراد العينة، كما تم استخدام (T) لدلالة الإحصائية عند مستوي معنوية (0.05) للفرضية الأولي، كما فالجدول رقم (6):

جدول رقم (6) يوضح نتائج اختبار (T) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على فقرات الفرضية الأولي

عدد الأفراد N	الوسط الحسابي M	الانحراف المعياري SD	قيمة T	درجة الحرية Df	القيمة الاحتمالية Sig	مستوي الدلالة Level
26	5874.3	.663669	1.440	25	0.162	0.05

– المصدر : إعداد الباحثين من واقع نتائج التحليل الاحصائي.

نلاحظ من الجدول رقم (6) أن قيمة الوسط الحسابي (5874.3)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.663669)، وأن قيمة (T) بلغت (1.440) و أن القيمة الاحتمالية لها (0.162) وهذه القيمة أكبر من مستوي الدلالة (0.05) هذا يعني لا توجد دلالة إحصائية، وبناء على نتائج الجدول أعلاه فأننا نرفض الفرضية التي تنص على أن لا توجد معوقات تحد من تطبيق صكوك الاستصناع كأداة تنموية في شمال أفريقيا، وتتفق هذه مع دراسة (عزب، 2019) التي توصلت إلى نتائج أهمها مدى أهمية التنظيم القانوني لأنواع الصكوك الإسلامية لدعم دورها في المشاريع التنموية.

– الفرضية الثانية: تساهم ثقافة المجتمع لدى المستجوبين في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع.

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنتائج أفراد العينة، كما تم استخدام (T) للدلالة الإحصائية عند مستوي معنوية (0.05) للفرضية الثانية، كما فالجدول رقم (6):

جدول رقم (7) يوضح نتائج اختبار (T) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على فقرات الفرضية الثانية

عدد الأفراد N	الوسط الحسابي M	الانحراف المعياري SD	قيمة T	درجة الحرية Df	القيمة الاحتمالية Sig	مستوي الدلالة Level
26	1154.4	64510.	5.655	25	0.000	0.05

– المصدر : إعداد الباحثين من واقع نتائج التحليل الاحصائي.

نلاحظ من الجدول رقم (7) أن قيمة الوسط الحسابي (4.1154)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.64510)، وأن قيمة (T) بلغت (5.655) و أن القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوي الدالة (0.05) هذا يعني وجود دلالة إحصائية، وبناء على نتائج الجدول أعلاه فأننا نقبل الفرضية التي تنص على إن تساهم ثقافة المجتمع لدي افراد العينة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع، وهذا ما أكدته دراسة (أبوعمرة، 2016) على ان ضعف الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني بصكوك الاستصناع، وعدم توفر محفزات لدى المواطنين سبب في عدم تداول صكوك الاستصناع كبديل تمويلي.

النتائج والتوصيات:

اولاً: النتائج:

توصلت الدراسة من خلال استعراضها للجانب النظري والجانب العملي إلى النتائج الآتية:

1- تعد صكوك الاستصناع أحد أدوات التمويل الإسلامي التي يمكن استخدامها كبديل عن الأدوات التمويلية التقليدية.

2- من خلال تحليل البيانات أثبت الدراسة بأنه توجد معوقات تحد من تطبيق صكوك الاستصناع كأداة تنموية في مصرف شمال إفريقيا محل الدراسة تتمثل في:

- نقص القوانين والسياسات المشجعة في تقديم خدمة الصكوك الإسلامية بوجه عام.
- عدم توفر الكفاءات والخبرات المؤهلة للتعامل بصكوك الاستصناع.
- ضعف دور الحكومة بتوضيح أهمية تطبيق صكوك الاستصناع.

3- وجدت الدراسة ان هناك ضعف في الوعي المعرفي لدى المجتمع الليبي بصكوك الاستصناع كأداة تمويل الإسلامية.

ثانيا: التوصيات:

على ضوء النتائج توصي الدراسة بالآتي:

1- ضرورة قيام الإدارة بالمصرف بالتنسيق مع مصرف ليبيا المركزي بشأن إصدار التشريعات والقوانين التي تنظم أعمال الصيرفة الإسلامية في المصرف بشكل عام، وتنظيم الإجراءات القانونية والتشريعية والشرعية الخاصة بتقديم الصكوك الاسلامية.

2- الاهتمام بتدريب العاملين في المصرف، وخاصة الموظفين في مجال التمويل الاسلامي لكي يسهل عمليات التعامل بالصكوك الاسلامية، وذلك من خلال توفير دورات متقدمة للعاملين في المصرف توضح فيها إجراءات تنفيذ عملية الصكوك الاسلامية وأهم الطرق والوسائل المتبعة في هذا المجال، وقيام إدارة المصرف بإعداد خطط إستراتيجية لتدريب الموظفين داخل وخارج ليبيا ورصد مبالغ كافية في مجال التدريب، وذلك لرفع وتطوير وصقل مهارتهم في كل ما يتعلق بصيغة التمويل الاسلامي.

3- على إدارة المصرف العمل التأكيد على وضع الضوابط الضرورية التي تساعد على إنجاح عمليات الصكوك الإسلامية، وتعزيز قدرتها في المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال التنويع في استخداماتها.

4- التركيز علي زيادة وعي العملاء بأهمية الصكوك الاسلامية نظرا للدور الذي تقوم به هذه الصكوك كأداة مالية فعالة في تمويل ودعم مشاريع التنمية الاقتصادية.

من خلال ما تقدم يقترح الباحثان بتفعيل الصكوك الإسلامية وخاصة صكوك الاستصناع، باعتبارها اداة تمويل داخلية لا تكلف المصرف نفقات كبيرة، ولا ترهقا بالديون والفوائد الناجمة عن القروض.

المراجع

1. أبو عمرة، محمد شحدة (2016). مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

2. بازينة، عيسى يوسف، و الشيباني منى محمد (2017). إمكانية استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل مشروعات التنمية في ليبيا. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد (1)، ص ص 23- 38.

3. بلخير، أحمد (2008). عقد الاستصناع وتطبيقاته. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

4. البيروتي، سعاد عبدالفتاح (2010). دور المصارف الإسلامية في التنمية والاستثمار. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (24)، ص ص 1- 20.

5. الجورية، أسامة عبدالحليم (2009). صكوك الاستثمار و دورها التنموي في الاقتصاد. رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدعوة الاسلامية، سوريا.

6. حراق، مصباح، و كمال، قسول (2018). دور الصكوك الإسلامية في تعبئة المدخرات المالية لتمويل التنمية الاقتصادية. مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص. ص ص 92- 110.

7. الحنيطي، هناء محمد (2015). دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصاية. مجلة دراسات العلوم الإدارية، العدد (2)، ص ص 553- 565.

8. خنوسة، عديلة (2018). دور عقد الاستصناع في تمويل البنى التحتية. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (19)، ص ص 13- 20.

9. ربايعة، عدنان محمد يوسف (2015). صكوك الاستصناع و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، العدد (9)، ص ص 44- 68.

10. الشيخ خليل، مصعب عبدالهادي (2019). المشروعات الصغيرة و دورها في التنمية الاقتصادية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

11. الشبياني، الصوفي (2015). التمويل عن طريق الصكوك الإسلامية. مجلة الفقه والقانون، العدد (34)، ص ص 6- 21.

12. عزب، حماد مصطفى (2019). التنظيم القانوني للصكوك الإسلامية وأهميته في تفعيل دورها بتحقيق التنمية. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد (4)، ص ص 235- 287.

13. الغزالي، سامح كامل (2015). معوقات إصدار الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

14. محمد، عبيد محمد، و جعاز، عدنان هادي (2015). الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك)، العدد (38)، ص ص 19- 142.

15. نصار، أحمد محمد محمود (2015). صكوك الاستصناع والبديل المقترح لتطويرها. دراسة منشورة في منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، دبي.

16. نصر الله، يحي غالب (2017). أدوات التمويل الإسلامي و دورها في تمويل التنمية الاقتصاية في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

17. Alkhawaja, M. (2019). Sukuk: Measuring the Role of Sukuk As an Economic Growth Enhancer in Turkey. Australian Journal of Basic and Applied Sciences; 13(2): pages 95-99.

18. Malikov, A. (2017). How Do Sovereign Sukuk Impact on the Economic Growth of Developing Countries? An Analysis of the Infrastructure Sector. In Critical Issues and Challenges in Islamic Economics and Finance Development Springer.